الأمم المتحدة
A/RES/59/254

Distr.: General
3 March 2005

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون
البند ٣٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/59/L.33/Rev.1* و *Add.1*)]

٥٩/٢٥٤ – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وقرارها ٥٨/٢٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الوطنية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان، عن طريق تهيئة بيئة تمكينية اقتصادية دولية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[(١)]،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''[(٢)]،

---

(١) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) A/59/206.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]؛

٢ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣]؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا دعمها الكامل** لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٤]؛

٤ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة فضلا عما تحظى به الشراكة الجديدة من دعم على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٥ - **ترحب** بإنشاء مجلس للسلام والأمن في إطار الاتحاد الأفريقي، وتؤكد أن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها والتوطيد بعد انتهاء الصراع مسائل أساسية من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

أولا
الإجراءات المتخذة من قبل البلدان والمنظمات الأفريقية

٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم والتنمية في المنطقة؛

٧ - **ترحب أيضا** بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بطرق من بينها إنشاء صندوق استئماني لدعم أنشطة الآلية، الذي ستقدم إليه البلدان المشاركة مساهمات مالية، وإيفاد بعثات للدعم إلى عدة بلدان أفريقية؛

---

(٣) A/57/304، المرفق.

(٤) القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق.

٨ - **ترحب كذلك** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لوضع أطر للسياسات القطاعية وتنفيذ البرامج الخاصة بالشراكة الجديدة بجملة طرق منها تحديد معدلات مستهدفة للإنفاق في المجالات القطاعية ذات الأولوية في الشراكة الجديدة، وتشجعها على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة في خططها وأطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، أينما وجدت؛

٩ - **تشدد** على أهمية مواصلة البلدان الأفريقية تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف، استنادا إلى استراتيجياتها وأولوياتها الوطنية، بغية الإدماج الفعال لتلك المساعدة في عملياتها الإنمائية؛

١٠ - **ترحب** بالتزام البلدان الأفريقية بالنهوض بتنفيذ الشراكة الجديدة، وتعترف في هذا الصدد بدور لجنة رؤساء الدول والحكومات للتنفيذ التابعة للشراكة الجديدة في تعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة، وترحب بمؤتمرات القمة التي عقدت حتى الآن والتي ستعقد بشأن الشراكة الجديدة؛

١١ - **ترحب أيضا** بموافقة لجنة رؤساء الدول والحكومات للتنفيذ التابعة للشراكة الجديدة على مشاريع الهياكل الأساسية وبناء القدرات ذات الأولوية التي ستتولى تنفيذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

١٢ - **تشجع** على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها في برامج الهياكل والمنظمات الإقليمية، فضلا عن البرامج الخاصة بأقل البلدان الأفريقية نموا؛

١٣ - **تقدر** الجهود المتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة لدى تنفيذ الشراكة الجديدة، وترحب في هذا الصدد بالإعلان الرسمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤[٥]، وتشجع البلدان الأفريقية على السير على درب التقدم المحرز صوب الإدماج الكامل للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأفريقية؛

١٤ - **تشدد** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك، في جملة أمور، اتخاذ تدابير لتعزيز وضع سياسات تفضي إلى تنمية القطاع الخاص والمشاريع الحرة؛

---

(٥) انظر: الاتحاد الأفريقي، الوثيقة Assembly/AU/Decl.12 & 13 (III).

ثانيا
استجابة المجتمع الدولي

١٥ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

١٦ - **تقر** بأهمية المبادرات المختلفة التي من قبيل عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وخطة عمل مجموعة الثمانية بشأن أفريقيا، التي بدأت في جنوة، إيطاليا، وكما صيغت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في كاناناسكيس، كندا، في عام ٢٠٠٢، ثم طورت في مؤتمر قمة المجموعة التالي الذي عقد في إيفيان، فرنسا، في عام ٢٠٠٣، وفي سي آيلاند، الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤، فضلا عن منتدى شراكة أفريقيا الذي عقد لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشدد في هذا الصدد على أهمية التنسيق الفعال لتلك المبادرات من أجل أفريقيا، وتتطلع إلى التقرير القادم من لجنة أفريقيا؛

١٧ - **ترحب** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٨ - **تؤكد** الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من أجل تنمية أفريقيا، عن طريق تعزيز التعاون والتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب على نحو ما بحث في المنتديات المختلفة، بما في ذلك مؤتمر التجارة والاستثمار الآسيوي الأفريقي، الذي عقد في طوكيو في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، برعاية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا؛

١٩ - **ترحب** بالدعم المالي الذي يقدمه العديد من الشركاء في التنمية إلى مختلف برامج الشراكة الجديدة، وتلاحظ مع الارتياح في هذا الصدد أن بعض البلدان المتقدمة النمو رصدت موارد لمرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة وأتاحت موارد لأنشطة التعزيز المؤسسي في أمانة الشراكة الجديدة وفي بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

٢٠ - **تذكر** بأن الجماعات الاقتصادية الإقليمية عليها القيام بدور حيوي في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع الشركاء في التنمية على زيادة دعمهم لتعزيز قدرات هذه الجماعات؛

٢١ - **تحث** على مواصلة الاهتمام بضرورة اتخاذ تدابير لمواجهة التحديين المتمثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بطرق من بينها إلغاء الديون، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة،

وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن نقل التكنولوجيا، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - **تكرر التأكيد** على أنه يتعين على المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة والبلدان المتقدمة النمو زيادة الاتساق بين السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والمعونة والديون التي ينتهجونها إزاء البلدان الأفريقية؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة إيجاد حلول شاملة لمشاكل ديون البلدان الأفريقية، وترحب في هذا الصدد بقرار مد العمل بأحكام إعادة النظر التي نصت عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والأعمال التي يضطلع بها حاليا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار تطلعي لقدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون؛

٢٤ - **ترحب** بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب عديد من الشركاء في التنمية، وتحث جميع الشركاء في التنمية على بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات جميع الموارد، العامة والخاصة، لدعم تنمية البلدان الأفريقية وزيادة فعالية المعونة؛

٢٥ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم إلى أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة حسبما وردت في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر أو الاستراتيجيات المشابهة، وتشجع الشركاء في التنمية على زيادة جهودهم في هذا الصدد؛

٢٦ - **تعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، وتدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة؛

٢٧ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في إعداد المشاريع والبرامج في نطاق أولويات الشراكة الجديدة؛

٢٨ - **تلاحظ** أن كيانات منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تستخدم بنشاط آلية التشاور الإقليمي بوصفها أداة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، وتشجعها على تكثيف جهودها المبذولة لإعداد وتنفيذ برامج مشتركة دعما للشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي؛

٢٩ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مواصلة تعزيز آليات التنسيق والبرمجة القائمة، فضلا عن تبسيط ومواءمة إجراءات التخطيط والدفع والإبلاغ، كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣٠ - **تلاحظ** التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣١ - **تدعو** الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في بداية الدورة الستين للجمعية العامة إلى القيام، وفقا للطرائق التي وضعتها الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين، بتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية؛

٣٢ - **تحث** لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة على وضع مسألة الشراكة الجديدة في صدارة المواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها في المستقبل؛

٣٣ - **ترحب** بإنشاء فريق الأمين العام الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتتطلع إلى ما سيقدمه من توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية؛

٣٥ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في الشراكة الجديدة، من قبيل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الجلسة العامة ٧٦
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤